

عقد اتفاقية استثمار شلة التجارية

(موثقة عبر المنصات المعتمدة)



تحرير العقد في 30-08-2025 ميلادي بالمملكة العربية السعودية بين كل من:

الطرف الأول

شركة شلة التجارية، وهي شركة [نوع الشركة] مسجلة في [بلد التسجيل]، رقم السجل التجاري [رقم السجل التجاري]، يمثلها في هذا العقد [اسم الممثل القانوني]، بصفته [صفة الممثل القانوني]، وعنوانها [عنوان الشركة]، ويشار إليها فيما يلي بـ "الشركة".

الطرف الثاني

ويشار إليه فيما يلي بـ "المستثمر"، اسم المستثمر سعودي الجنسية بموجب الهوية الوطنية رقم عنوانه رقم الجوال البريد الإلكتروني

تمهيد

إشارةً إلى رغبة المستثمر في استثمار مبلغ مالي لدى الشركة، يهدف إنشاء وتشغيل متجر إلكتروني متخصص في بيع المواد الغذائية والمنتجات الاستهلاكية وتلبية احتياجات الأسرة اليومية، ورغبة الشركة في قبول هذا الاستثمار وتوظيفه وفقاً لموجهها الاستثماري المبتكر، فقد اتفق الطرفان، وهما بكامل أهليتهما المعتمدة شرعاً ونظاماً، على الشروط والأحكام التالية:

المادة الأولى: التعريفات

في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كلٍ منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

1. الشركة ("شلة التجارية"): الطرف الأول في هذه الاتفاقية، وهي منشأة تجارية سعودية مرخصة، مقرها في مدينة الرياض، وتعمل منصة وتطبيق "شلة" الإلكترونية.
2. المستثمر: الطرف الثاني في هذه الاتفاقية، وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يستثمر مبلغاً مالياً لدى الشركة وفقاً لهذه الاتفاقية.
3. المنصة: منصة وتطبيق "شلة" الإلكترونية التي تديرها الشركة وتؤول للمستثمرين إدارة ومتابعة استثماراتهم.
4. الاتفاقية: هذه الاتفاقية وما يلحقها من ملاحق وأحكام وضوابط.
5. المحفظة الإلكترونية: الحساب الإلكتروني الخاص بالمستثمر داخل المنصة، والذي يتم من خلاله إدارة رصيده لاستثمار واستلام الأرباح وإجراء المعاملات المالية المتعلقة بالاستثمار.
6. المتجر الإلكتروني: المتجر الافتراضي الذي يتم إنشاؤه وإدارته بواسطة الشركة لصالح المستثمر ضمن نموذج عمل الشركة، والمتخصص في بيع المواد الغذائية والاستهلاكية.

المادة الثانية: موضوع العقد (وصف الاستثمار)

بموجب هذه الاتفاقية، يستثمر المستثمر مبلغاً مالياً محدداً لدى الشركة، والتي تقوم بتشغيل هذا المبلغ في نموذج عمل يعتمد على إنشاء وإدارة متجر إلكتروني لبيع المواد الغذائية والاستهلاكية. تتولى الشركة بموجب خبراتها وفريق عملها كافة العمليات التشغيلية المتعلقة بالمتجر الإلكتروني، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: التعاقد مع الموردين، إدارة المخزون والتخزين، التسويق الرقمي والترويج، إدارة عمليات البيع ومعالجة الطلبات، التوصيل والخدمات اللوجستية، وتحصيل المبيعات، وذلك بهدف تحقيق العائد الاستثماري المتفق عليه للمستثمر.





المادة الثالثة: أنواع الاستثمار

يحدد المستثمر عند التوقيع نوع الاستثمار الذي يرغب به، وفقاً للخيارات التالية:

1. الاستثمار الرأسي: يهدف إلى تنمية رأس المال المستثمر على المدى المحدد للعقد، حيث يتم إعادة استثمار الأرباح الشهرية تلقائياً مع رأس المال الأصلي لتحقيق نمو مركب.
2. الاستثمار الأفقي: يهدف إلى الحصول على دخل شهري منتظم، حيث يتم توزيع الأرباح الشهرية المستحقة وإيداعها في المحفظة الإلكترونية للمستثمر.

لمادة الرابعة: مبلغ ومدة الاستثمار والتفاصيل المالية

مبلغ الاستثمار: يقر المستثمر بأن الحد الأدنى للاستثمار هو 1,000 ريال سعودي، والحد الأعلى لإجمالي استثمارات الفرد الواحد (المرتبط برقم هوية وطنية) هو 300,000 ريال سعودي. يحدد مبلغ الاستثمار لهذه الاتفاقية بـ: [أدخل المبلغ بالأرقام والحروف] ريال سعودي.

1. طريقة الدفع: [اختر: دفعة واحدة / دفعات شهرية]. وفقاً للتفاصيل التالية: [إذا كانت دفعات، اذكر جدول الدفعات].
2. * مدة العقد: تبدأ مدة العقد من تاريخ [أدخل تاريخ البدء الهجري] الموافق [أدخل تاريخ البدء الميلادي] وتنتهي في تاريخ [أدخل تاريخ الانتهاء الهجري] الموافق [أدخل تاريخ الانتهاء الميلادي] (لمدة [أدخل المدة: سنة/سنتان/ثلاث سنوات]).
3. * نوع الاستثمار المختار: [استثمار رأسي / استثمار أفقي].
4. * رسوم إدارية: يلتزم المستثمر بدفع رسوم إدارية تعادل 1% من إجمالي مبلغ الاستثمار، تُدفع مرة واحدة عند توقيع هذا العقد.
5. * رسوم تأمين المخزون: يلتزم المستثمر بدفع رسوم لتغطية تأمين المخزون تعادل 0.3% من إجمالي مبلغ الاستثمار، تُدفع مرة واحدة عند توقيع هذا العقد.
6. * عمولة إدارة (أتعاب تشغيل): تستحق الشركة عمولة إدارة تعادل قيمة الربح الشهري المستحق للشهر الأخير من فترة الاستثمار الفعلية للمستثمر، ويتم خصمها عند تصفية الحسابات في نهاية العقد أو عند الإنهاء المبكر.

المادة الخامسة: العائد على الاستثمار وآلية توزيعه

1. * تلتزم الشركة، في حال سير العمليات التشغيلية بشكل طبيعي ووفقاً للخطة، بتحقيق عائد استثماري شهري ثابت للمستثمر نسبته 4.5% (أربعة ونصف بالمائة) من رصيد رأس المال المستثمر في ذلك الشهر.
* آلية التوزيع:
1. للاستثمار الرأسي: يتم إضافة الأرباح الشهرية المحسوبة إلى رصيد رأس مال المستثمر تلقائياً في نهاية كل شهر ميلادي، ليعاد استثمارها وتنميتها.
2. * للاستثمار الأفقي: يتم إيداع الأرباح الشهرية المستحقة في المحفظة الإلكترونية للمستثمر في اليوم الخامس من كل شهر ميلادي تالي لشهر الاستحقاق.
3. * يتم توضيح تفاصيل حساب الأرباح والعوائد بشكل شفاف في التقارير الدورية (للاستثمار الرأسي) أو في كشف حساب المحفظة (للاستثمار الأفقي) المتاحة عبر المنصة.



المادة السادسة: ضمان رأس المال والأرباح

1. * تلتزم الشركة ببذل أقصى درجات العناية المهنية للحفاظ على رأس مال المستثمر وتحقيق الأرباح المتفق عليها (4.5% شهرياً)، وتؤكد أن نموذج عملها مصمم ليكون "آمن ومضمون" بقدر الإمكان، وذلك استناداً إلى:
2. * التركيز على قطاع المواد الغذائية والاستهلاكية الأساسية المعروف باستقراره وقلة تأثره بالتقلبات الاقتصادية.
3. * الاتفاقيات المبرمة مع الموردين والتي تتضمن آليات لتقليل مخاطر المخزون (مثل إمكانية إعادة المنتجات).
4. * الخبرة المتراكمة لفريق العمل التي تتجاوز 50 عاماً في المجالات ذات الصلة.
5. * التخطيط المالي الدقيق ودراسات الجدوى التي بُني عليها النموذج.
6. * الحفاظ على رأس المال المستثمر في حساب بنكي منفصل مخصص لهذا الغرض، تتم إدارته وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
7. * يشمل التزام الشركة، في الظروف التشغيلية الطبيعية، ضمان استرداد المستثمر لكامل رأس ماله الأصلي عند نهاية مدة العقد أو عند الخروج المبكر وفقاً للشروط، بالإضافة إلى الأرباح الشهرية المستحقة (4.5%) عن فترة الاستثمار الفعلية.

المادة السابعة: المحفظة الإلكترونية والمعاملات المالية

1. * يقر المستثمر ويوافق على استخدام المحفظة الإلكترونية المرتبطة بحسابه في المنصة لتسديد دفعات الاستثمار (إن وجدت) واستلام الأرباح (للاستثمار الأفقي) ومبلغ التصفية النهائية.
2. * يحق للمستثمر طلب تحويل الأموال المتاحة في محفظته الإلكترونية إلى حسابه البنكي المسجل لدى الشركة، وفقاً للإجراءات الموضحة في المنصة.
3. * تتعهد الشركة بالحفاظ على سرية وأمان البيانات المالية والمعاملات التي تتم عبر المحفظة الإلكترونية، وتطبيق أحدث تقنيات التشفير والحماية لمنع الوصول غير المصرح به والاختراق والتلاعب، وذلك وفقاً للأنظمة السعودية ذات الصلة كنظام حماية البيانات الشخصية ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

المادة الثامنة: إدارة الاستثمار والتزامات الأطراف

1. * التزامات الشركة:
 1. * إدارة المتجر الإلكتروني الخاص بالمستثمر بكفاءة واحترافية، بما يشمل كافة العمليات التشغيلية (توريد، تخزين، تسويق، بيع، توصيل، تحصيل، خدمة عملاء).
 2. * تطوير وتنفيذ استراتيجيات تسويقية بهدف زيادة المبيعات وتحقيق الأرباح المتفق عليها.
 3. * توفير المنصة الإلكترونية (التطبيق ولوحة التحكم) للمستثمر لمتابعة استثماره وأرباحه.
 4. * توفير تقارير دورية (رقمية عبر لوحة التحكم) للمستثمر، توضح أداء الاستثمار وحساب الأرباح (خاصة للاستثمار الرأسي).
 5. * الالتزام بالشفافية والمصادقية في جميع التعاملات والمعلومات المقدمة للمستثمر.
 6. * تعيين مدقق حسابات خارجي لتدقيق حسابات المتاجر الإلكترونية بشكل دوري (سنوي)، وتقديم تقارير مالية وإدارية للمستثمرين.
 7. * إيداع الأرباح أو تصفية الاستثمار وفقاً للمواعيد والشروط المحددة في هذه الاتفاقية.
2. * التزامات المستثمر:
 1. * دفع مبلغ الاستثمار كاملاً في المواعيد المحددة (إذا كان على دفعات).
 2. * تقديم جميع البيانات والمعلومات والوثائق الصحيحة المطلوبة من قبل الشركة (مثل إثبات الهوية، بيانات الحساب البنكي، أو معلومات إضافية تتعلق بمصادر الأموال إذا تطلب الأمر ذلك وفقاً للأنظمة).
 3. * الالتزام بشروط وأحكام استخدام المنصة الإلكترونية وتحديث بياناته (العنوان، الجوال، البريد الإلكتروني) فور تغييرها.
 4. * الامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.
 5. * يقر المستثمر بأنه لا يحق له التدخل في الإدارة اليومية للشركة أو عملياتها التشغيلية أو التسويقية المتعلقة بالمتجر الإلكتروني، وأن هذه المسؤولية تقع حصراً على عاتق الشركة.

المادة التاسعة: مراجعة الحسابات والتقارير

1. * يحق للمستثمر أو من يمثله قانوناً مراجعة التقارير الدورية المقدمة من الشركة عبر المنصة.
2. * في حال رغبة المستثمر في إجراء تدقيق إضافي للحسابات المتعلقة باستثماره، يمكنه طلب ذلك على نفقته الخاصة، مع التنسيق المسبق مع الشركة لتحديد آلية ومواعيد المراجعة بما لا يعيق سير العمل.

المادة العاشرة: حماية البيانات وإدارة المخاطر

1. * حماية البيانات: تلتزم الشركة بتطبيق أعلى المعايير الرقابية وأحدث وسائل الحماية الإلكترونية وتشفير البيانات لحماية بيانات المستثمرين الشخصية والمالية وفقاً لنظام حماية البيانات الشخصية السعودي ولوائحه.
2. * إدارة المخاطر التشغيلية: يقر المستثمر بعلمه بأن الاستثمار في التجارة الإلكترونية قد ينطوي على مخاطر تشغيلية (مثل تقلبات السوق، المنافسة، التغيرات التقنية، مشاكل تقنية في المنصة، تأخير في التوصيل، نقص مؤقت في المخزون، تغير أذواق المستهلكين). تلتزم الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة وبذل العناية الواجبة لتجنب هذه المخاطر وإدارتها بكفاءة، ولكنها لا تضمن عدم حدوثها بشكل مطلق، سيتم توضيح طرق معالجة أي مخاطر تشغيلية جوهرية قد تحدث في التقارير الدورية.
3. * القوة القاهرة: في حال حدوث ظروف قاهرة خارجة عن إرادة أي من الطرفين (مثل الكوارث الطبيعية، الأوبئة العامة، الحروب، القرارات السيادية المفاجئة التي تعيق النشاط بشكل كامل) وتمنعه من الوفاء بالتزاماته، يتم تعليق تنفيذ الالتزامات المتأثرة مؤقتاً، ويقوم الطرف المتضرر بإشعار الطرف الآخر كتابياً بذلك فوراً، إذا استمرت القوة القاهرة لمدة تزيد عن [90 يوماً]، يحق لأي من الطرفين طلب إنهاء العقد، وتتم التسوية بين الطرفين بشكل عادل.

المادة الحادية عشرة: الشريعة الإسلامية

1. * تلتزم الشركة بأن تكون جميع أعمالها وأنشطتها واستثماراتها المتعلقة بهذه الاتفاقية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن تتجنب أي معاملات محرمة شرعاً (كالربا أو الغرر الفاحش).
2. * تلتزم الشركة بالخضوع لرقابة شرعية (داخلية أو خارجية) للتأكد من التوافق الشرعي لأعمالها.
3. * في حال ثبوت مخالفة الشركة الجوهرية لأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بهذا الاستثمار، وبعد إخطار الشركة وعدم تصحيح الوضع خلال مدة معقولة، يحق للمستثمر طلب فسخ هذا العقد وفقاً لأحكام الإنهاء.

المادة الثانية عشرة: الخدمات التعليمية والاستشارية (اختياري)

1. * قد تقدم الشركة للمستثمرين خدمات تعليمية أو استشارية إضافية في مجال التجارة الإلكترونية والاستثمار (مثل ورش عمل، دورات، مقالات). يتم الإعلان عن هذه الخدمات وتكلفتها (إن وجدت) وشروطها بشكل منفصل، وهي لا تعتبر جزءاً إلزامياً من هذه الاتفاقية ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابياً.

المادة الثالثة عشرة: إنهاء العقد والتصفية

1. * انتهاء المدة: ينتهي هذا العقد تلقائياً بانتهاء مدته المحددة في المادة الرابعة، ما لم يتفق الطرفان كتابياً على تجديده بشروط جديدة. عند الانتهاء الطبيعي، تتم تصفية الحسابات النهائية ودفع كافة مستحقات المستثمر (رأس المال والأرباح المستحقة بعد خصم عمولة الإدارة) خلال مدة لا تتجاوز ستين (60) يوماً من تاريخ الانتهاء.
2. * الإنهاء المبكر من قبل المستثمر (التصفية):
3. * يحق للمستثمر طلب إنهاء العقد قبل انتهاء مدته ("طلب تصفية") عبر الإجراءات المحددة في المنصة، مع إشعار الشركة بذلك.
4. * تتم التصفية وإيداع المبلغ المستحق للمستثمر في محفظته الإلكترونية خلال مدة تتراوح بين 30 إلى 60 يوماً كحد أقصى من تاريخ استلام طلب



التصفية المكتمل.

5. * المبلغ المستحق عند الإنهاء المبكر = (رأس المال الأصلي + إجمالي الأرباح الشهرية المستحقة عن فترة الاستثمار الفعلية) - (الرسوم الإدارية البالغة 1% من رأس المال كرسوم إنهاء مبكر) - (عمولة الإدارة التي تعادل ربح الشهر الأخير من فترة الاستثمار الفعلية).
6. * ملاحظة: إذا تم طلب التصفية خلال الـ 25 يوماً الأولى من الشهر الميلادي، قد لا يتم احتساب أرباح لذلك الشهر الجزئي (تراجع الشروط التفصيلية في المنصة).
7. * الإنهاء المبكر من قبل الشركة: يحق للشركة إنهاء هذا العقد قبل انتهاء مدته في حالات محددة، منها على سبيل المثال لا الحصر:
8. * إخلال المستثمر الجوهري بأي بند من بنود هذا العقد ولم يتم بتصحيح الإخلال خلال مدة معقولة بعد إشعاره كتابياً.
9. * ثبوت قيام المستثمر بتقديم بيانات مزورة أو قيامه بأنشطة غير قانونية مرتبطة بهذا الاستثمار.
10. * صدور حكم قضائي نهائي ضد المستثمر يمس أهليته أو ذمته المالية بشكل جوهري.
11. * إذا أصبحت الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها بسبب ظروف قاهرة مستمرة كما هو موضح في المادة العاشرة.
12. * في حال الإنهاء من قبل الشركة بسبب خطأ من المستثمر، تتم التسوية وفقاً لشروط الإنهاء المبكر من المستثمر. أما إذا كان الإنهاء لسبب خارج عن إرادة المستثمر، فيتم رد رأس المال كاملاً مع الأرباح المستحقة حتى تاريخ الإنهاء خلال 60 يوماً دون خصم رسوم الإنهاء المبكر.
13. * الإشعارات: يتم إرسال جميع الإشعارات المتعلقة بإنهاء العقد كتابياً عبر الوسائل المحددة في المادة (رقم المادة الخاصة بالإشعارات).





المادة الرابعة عشرة: الإخلال بالعقد والمسؤولية

1. * يقر الطرفان بعلمهما التام بمسؤولية كل طرف تجاه الالتزامات الواردة في هذا العقد.
2. * في حال إخلال أي طرف بأي من التزاماته الجوهرية، يحق للطرف الآخر - بعد إشعار الطرف المخل كتابياً ومنحه مهلة معقولة للتصحيح (ما لم يكن الإخلال غير قابل للتصحيح) - المطالبة بفسخ العقد والتعويض عن الأضرار الفعلية المباشرة التي لحقت به نتيجة لهذا الإخلال، وذلك وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

المادة الخامسة عشرة: تسوية النزاعات والقانون الحاكم

1. * يخضع هذا العقد في تفسيره وتنفيذه وتطبيق أحكامه للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.
2. * في حال نشوء أي نزاع أو خلاف بين الطرفين حول تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية، يسعى الطرفان لحله ودياً خلال مدة ثلاثين (30) يوماً من تاريخ إشعار أحد الطرفين للآخر بالنزاع.
3. * إذا تعذر الحل الودي خلال المدة المذكورة، تختص المحاكم المختصة في مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية، بالنظر في النزاع.

المادة السادسة عشرة: الإشعارات والمراسلات

1. * تعتبر العناوين وأرقام الاتصال والبريد الإلكتروني المذكورة في مقدمة هذا العقد هي العناوين المعتمدة للمراسلات والإشعارات بين الطرفين، ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابياً بتغييرها.
2. * تعتبر الإشعارات المرسلة عبر البريد الإلكتروني المسجل مستلمة في تاريخ إرسالها، ما لم يتلق المرسل إشعاراً بفشل التسليم خلال 24 ساعة.
3. * يلتزم المستثمر بإخطار الشركة فوراً وبشكل مكتوب بأي تغيير في بيانات التواصل الخاصة به.

المادة السابعة عشرة: أحكام عامة

1. * تعتبر مقدمة وتمهيد هذا العقد والملاحق (إن وجدت) جزءاً لا يتجزأ منه ومكملة لأحكامه.
2. * لا يجوز لأي من الطرفين التنازل عن حقوقه أو التزاماته بموجب هذا العقد لطرف ثالث دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف الآخر.
3. * تمثل هذه الاتفاقية كامل الاتفاق بين الطرفين بخصوص موضوعها، وتلغي وتحل محل أي اتفاقيات أو تفاهات أو مراسلات سابقة، شفوية كانت أم كتابية.
4. * أي تعديل على بنود هذه الاتفاقية يجب أن يتم بموجب ملحق كتابي موقع من قبل الطرفين.

المادة الثامنة عشرة: نسخ العقد

1. * خُربت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين، بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها بعد التوقيع والتوثيق اللازم.
2. * أقر أنا المستثمر المذكور أعلاه بأنني قد قرأت وفهمت جميع بنود وشروط هذه الاتفاقية، وبأنني على علم تام بالمخاطر المحتملة للاستثمار، وأن قراري بالاستثمار قد تم بناءً على قناعاتي الشخصية ودون أي ضغط أو إكراه، وأوافق على الالتزام بكافة ما ورد في هذه الاتفاقية.

الطرف الثاني (المستثمر)

الطرف الأول (الشركة)





الاسم:
التوقيع:
التاريخ: 30-08-2025

الاسم: شركة شله التجارية
التوقيع:
التاريخ: 30-08-2025

(يتم التوثيق الالكتروني عبر منصة نافذ او المنصات المعتمدة الاخرى وفقا للاجراءات النظامية)

